الأمن البيئي العالمي، دراسة حول مفهومه وسبل تحقيقه

أ.د. محمد مجدان

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3

ملخص

تدور هذه الدراسة حول واحد من المفاهيم الأمنية الجديدة التي برزت في أدبيات الدراسات الأمنية، وفي الاهتمامات الدولية أيضا، وذلك بسبب طبيعة التهديدات الأمنية الجديدة. هذا المفهوم هو الأمن البيئي العالمي المرتبط بالتهديدات البيئية.

وتنبع أهمية هذه الدراسة من اعتبار أن التهديدات الأمنية البيئية أصبحت تمثل اليوم خطرا كبيرا يهدد الحياة البشرية كلها على كوكبنا الأرضي.

وتنتهي الدراسة إلى نتيجة أنه بسبب هذه الأخطار والتهديدات البيئية، فإن التعاون والجهود الدولية الجماعية لمواجهتها، وتحقيق الأمن البيئي العالمي تعتبر كلها حتمية لازمة، رغم الصعوبات والعراقيل.

الكلمات المفتاحية: الأمن البيئي – الأمن البيئي العالمي – التهديدات الأمنية البيئية – تحقيق الأمن البيئي العالمي.

Abstract

This study entitled: the World Environmental Security: a study about its Concept and its Realisation, is about one of the new security concepts which have emerged in the security studies literature and as a world concern as well due to the nature of the new security threats. This concept is the World Environmental Security linked to the new environmental threats.

The importance of the study arises because of the challenges that the new environmental threats constitute to human existence on our planet.

The study concludes that because of these environmental threats, it becomes necessary, for the world community, to make more collective and concerted efforts to confront them and to achieve the world environmental security, in spite of all the existing difficulties and obstacles.

Keywords : Environmental security - World environmental security - Environmental security threats - Achieving world environmental security.

مقدمة:

لقد أضحت القضايا البيئية بأبعادها وتأثيراتها المختلفة، تمثل تهديدات وتحديات حقيقية للأمن العالمي وللأمن القومي لكل الدول في جميع المجالات: السياسية والاجتماعية والصحية والثقافية...الخ. وهي كلها تهديدات وتحديات كبيرة وخطيرة، تضاف إلى التهديدات والتحديات الأمنية الأخرى التي تواجهها هذه الدول، متقدمة أو متخلفة، في سعيها لتحقيق أمنها واستقرارها ورفاهية شعوبها. وازدادت التهديدات البيئية خطورة يوما بعد يوم.

وأمام تنامي هذه التهديدات البيئية وتزايد خطرها، ظهرت محاولات عديدة وجهود كبيرة، قامت بها عدة جهات مثل المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية، بالتعاون مع مختلف الدول، لإيجاد الحلول العاجلة لها، من خلال عقد المؤتمرات الدولية، وتشجيع البحوث العلمية ونشر الوعي العالمي، واتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمواجهتها، أو للتخفيف من حدة آثارها، رغم أن بعض الدول، خاصة الكبرى منها، لا زالت تتحفظ بشدة على التطبيق والالتزام بالإجراءات القانونية المتعلقة بالموضوع، رغم أنها تساهم مساهمة كبيرة في التلوث البيئي.

أصبحت القضايا البيئية إذن من بين أهم القضايا الأمنية التي حظيت بالاهتمام العالمي الكبير، وأصبحت التهديدات البيئية اليوم إحدى أهم المسائل المطروحة على الأجندة العالمية، بسبب ما يمكن أن ينتج عنها من ظواهر خطيرة مهددة للأمن العالمي. كما أصبح موضوع الأمن البيئي من المواضيع الأكثر معالجة لأهميته، وذلك بسبب ارتباطه ليس فقط بالأمن القومي للدول، وإنما بالأمن الإنساني وكل مجالات الأمن العالمي.

وأشارت الدراسات المتخصصة في قضايا البيئة، أنه مع زيادة سكان العالم إلى 9 مليار سنة 2050، سيصبح من الصعب توفير كل مطالب هؤلاء، بسبب الاستغلال المفرط وغير مسؤول للثروات الطبيعية. كما أن تلوث البيئة، وتذبذب المناخ، وكل ما ينتج عنه من أخطار على البيئة وعلى الإنسان، كظاهرة التصحر، والفيضانات، وارتفاع درجة الحرارة، وغيرها من التهديدات البيئية، أصبحت لا تقل خطورة عن التهديدات والأزمات العالمية الأخرى، بل ربما هي أشد وأخطر منها، بسبب تداعياتها وانعكاساتها السلبية، وبسبب النزاعات والحروب التي يمكن أن تنتجها.

ومما زاد من تأثيرات هذه التهديدات البيئية، أنها لم تلق القدر الكافي من الاهتمام، لأن تأثيراتها الخطيرة، ربما مازالت نسبيا بعيدة المدى، رغم ما يمكن أن تمثله من خطر على الحياة البشرية كلها، وعلى مستقبل الكرة الأرضية ككل. وأمام هذه التحديات والتهديدات الخطيرة والمتسارعة، طالب العديد من العلماء والباحثين في المسائل البيئية، بضرورة عقد مؤتمرات دولية لدراسة التهديدات البيئية وتسليط الضوء عليها وإيجاد حلول لها، بسبب نتائجها المدمرة في الحاضر والمستقبل، وتحقيق ما يمكن تسميته بالأمن البيئي العالمي.

وفي هذه الدراسة، سيتم تناول موضوع **الأمن البيئي العالمي** في فصلين أساسيين: يدور الأول حول **المفهوم** نفسه، كمفهوم جديد للأمن، بالإضافة إلى **مقارباته**. أما الثاني فيدور حول **المجهودات** العالمية لتحقيق الأمن البيئي العالمي، **والصعوبات** التي تواجه ذلك.

I مفهوم الأمن البيئي العالمي ومقارباته

سنتعرض هنا لنقطتين هامتين: **مفهوم الأمن البيئي العالمي**، كمفهوم أمني جديد، يطرح في الدراسات الأمنية. والنقطة الثانية هي: **أهم المقاربات** التي تناولت موضوع الأمن البيئي العالمي بالتحليل والدراسة.

1 مفهوم الأمن البيئي العالمي:

قبل تناول مفهوم الأمن البيئي العالمي كمفهوم أمني جديد، لا بد من التعرض لمفهومي الأمن والأمن العالمي عامة حتى تكون الصورة أوضح.

يعتبر موضوع الأمن عامة واحد من بين أهم المواضيع الأكثر استعمالا وتداولا، بسبب ما يمثله من أهمية بالنسبة للجميع، دول وجماعات وغيرهم، ولهذا حظي باهتمام كبير جدا خاصة من قبل الباحثين والسياسيين وكذلك العسكريين.

أما من حيث تعريفه اللغوي، فإن مصطلح الأمن في اللغة العربية مشتق من فعل أمن، ومن كلمة أمانة، فيقال: أمنت فأنا آمن وأمنت غيري من الخوف. وفي القرآن الكريم: «فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف»، يدل الأمن على زوال الخوف. أما في اللغة الأجنبية، فإن كلمة (Security) مشتقة من اللغة اللاتينية من (Securus) أو (Securitas)، وهي مركبة من كلمتين: (Sine) وتعني دون، و(Cura)، وتعني الخوف أو القلق. أي أن كلمة ((Securitas، تعني الحرية أو التحرر من الخوف أو القلق. [1]

(1) سليمة كباني، «الدراسات الأمنية بين الاتجاهين التقليدي والحديث»، مجلة العلوم الإنسانية، عدد 38، ديسمبر 2012، جامعة قسنطينة، ص 230

ودون الدخول في تفاصيل تعاريف مختلف المفكرين، فإنها تدور حول أن الأمن يعني التحرر من أي تهديد يؤثر على أمن الأفراد والدول، والذي لا يكون فقط تهديدا عسكريا وإنما كذلك اقتصاديا (الأمن الغذائي)، واجتماعيا (مدى تماسك المجتمع)، وثقافيا (الحفاظ على القيم العليا)، وغيره. [2] ومن هنا نجد أن مفهوم الأمن قد توسع ليشمل عدة مجالات:

1. المجال السياسي: ويعني حيازة الدولة لنظام سياسي له شرعية، قادر على الاستجابة لمتطلبات المواطنين، كما يمكن إدخال مشكلة الحدود وأمنها في هذا المجال. [3]

2. المجال العسكري: ويخص مستويين، إمكانات التسلح الهجومي والدفاعي للدول، وتصورات الدول حول بعضها البعض، من حيث نواياها السياسية والأمنية فيما يخص نظام واستقرار الدول، وكذلك أنظمة الحكم والأيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها.

(2) محسن بن العجمي بن عيسى، الأمن والتنمية، جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض، ط1، 2011، ص14. و

Barry Buzan, "People, State, & Fear: an Agenda for International Security Studies in the Post-Cold War", Boulder: Lyne Rienner Publishers1999, pp 18- 19.

(3) Barry Buzan, "New Patterns of Global Security", International Affairs, Vol 67, no3, Jul 1991, Royal Institute of International Affairs 1994, p 439.

3. المجال الاقتصادي: ويتركز أساسا حول قدرة الدولة على استغلال الموارد المختلفة والإمكانيات المالية اللازمة، وضمان الأسواق لتوفير مستوى معيشي مقبول لمواطنيها. [4]

4.المجال المجتمعي: ويتركز حول استمرارية حياة المجتمع والدولة في الإطار الذي يسمح بالتطور الطبيعي للمجتمع في كل خصائص هويته الداخلية: في لغته، ثقافته، ديانته وتقاليده.

5.المجال البيئي: ويقوم على أمرين: التهديدات الطبيعية، والتهديدات الاجتماعية، بحيث تصبح كل الحياة الإنسانية على وجه الأرض في خطر.

أما فيما يخص الأمن العالمي، فإن مفهوم الأمن لم يعد مقتصرا على الدفاع عن الوحدة الترابية للدولة ضد عدوان خارجي وحماية الحدود والدفاع عن السيادة الوطنية، بل توسع ليشمل أمن المواطن وأمن الإنسان والأمن المجتمعي والأمن العالمي، الذي يعني مواجهة أي محاولة لتغيير الواقع الدولي أو الإخلال بأمنه باستعمال طرق غير مشروعة، وذلك من خلال تنفيذ إجراءات وتدابير دولية موحدة بشكل جماعي كقوة مضادة لمحاولات التغيير. [5]

(4) جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية، بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2007، ص 102.

(5) عبد الله زايد، «السياسة الدولية بين النظرية والممارسة،» دار الرواد، ليبيا، 2002، ص 203.

وهناك مفاهيم مرتبطة بالأمن العالمي مثل: الأمن الجماعي، السلام الدولي، النظام الدولي. وبالرغم من وجود بعض الاختلافات بينها، إلا أن الأمن العالمي هو شكل من أشكال الأمن الجماعي، والسلام الدولي هو نتيجة للأمن العالمي، أما النظام الدولي فهو النسق الذي تتفاعل فيه مختلف مكونات هذا النظام، مثل الوحدات السياسية (الدول) والمنظمات الدولية الإقليمية والعالمية. كما أن الأمن العالمي مرتبط بالمنظمات الدولية مع وجود ثلاثة عناصر:

1. جهاز لردع العدوان (مجلس الأمن)
2. تنظيم لتجريم العدوان (القانون الدولي).
3. إجراءات لمواجهة وقمع العدو (الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة).

بعد تناول مفهوم الأمن والأمن العالمي بصفة عامة، نعود إلى مفهوم الأمن البيئي العالمي فنرى أولا أن الأمن البيئي عامة يعتبر من المواضيع المثيرة للنقاش في عالم اليوم، بسبب أهميته، وذلك ليس لارتباطه فقط بالأمن القومي للدول، وإنما كذلك بكل مجالات الأمن العالمي، فهو يدخل في إطار التهديدات الأمنية الكونية أو ذات الطابع العالمي، بسبب الاستغلال المفرط للثروات الطبيعية، وتزايد النشاطات البشرية والاقتصادية، تلوث البيئة التغير المناخي، ومشاكل المياه، والجفاف، والتصحر، وقلة الإنتاج الزراعي... وغير ذلك.

ويدخل موضوع الأمن البيئي في إطار مقاربة الأمن الموسع، التي أدت لقيام ثورة معرفية في مجال الدراسات الأمنية بفضل الباحث البريطاني

(Buzan Barry)، الذي اهتم بدراسة ونقل مفهوم الأمن من مفهومه الضيق القائم على البعد العسكري، إلى المفهوم الموسع الذي يتضمن البعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وكذلك البعد البيئي...وغير ذلك.

ويقصد بالبيئة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان ويمارس أنشطته المختلفة، ويحصل فيه على مقومات حياته، وهي خزان الموارد الطبيعية المتجددة مثل حقول الزراعة ومصائد الأسماك والموارد غير المتجددة، مثل مناجم المعادن وآبار البترول.

وفي علاقته بالبيئة، نجد أن هذا الإنسان يعيش على سطح الأرض في إطار محيطين: 1. المحيط الإحيائي الذي يتألف من الجو واليابسة والمياه وما يعيش فيها من كائنات حية. 2. المحيط التقني، والذي يتألف مما يشيده الإنسان من مدن وقرى ومصانع وغيرها. ويجب أن يكون هناك توازن بين هذين المحيطين، وأي إخلال بهذا التوازن يؤدي إلى تدهور نوعية البيئة وظهور مشكلات بيئية.

وتتحدد علاقة الإنسان بهذه بالبيئة في دائرتين: فهي من جهة إطار للحياة، يجب عليه أن يحافظ عليها من أي أضرار، وهي من جهة ثانية مصدر للثروات الطبيعية عليه أن يرشد وينظم استغلاله لها، للاستفادة الجيدة منها، وللاحتفاظ بحق الأجيال القادمة. [6]

(6) محمد صابر، الإنسان وتلوث البيئة، الإدارة العامة للتوعية العلمية والنشر، السعودية، ط 1، 2000، ص 7

أما النظام البيئي فيعني كل مجالات الطبيعة وما تحتويه من كائنات حية نباتية وحيوانية ومواد غير حية، وتوجد داخل هذا النظام عمليات تفاعل بين مكوناته بصورة دائمة. [7]

هذا فيما يخص الأمن البيئي عامة وعلاقة الإنسان بالبيئة ،أما فيما يخص الأمن البيئي العالمي ،فإن هذا المفهوم أصبح من المجالات الأكثر إثارة عالميا ،لأنه يتعلق بتهديد مشترك لكل البشر ،ولا يتعلق بدولة معينة ،وإنما العالم كله ،وأصبح هناك ارتباط كبير بين تدهور البيئة وتحقيق الأمن الذي يتطلب مواجهة الأخطار والتحديات الناتجة عن التلوث ،والجفاف والاحتباس الحراري ،إضافة إلى معالجة الندرة في الموارد الطبيعية، خاصة الطاقة والمياه .كما أن المشكلات البيئية أصبحت تعد إحدى القضايا الرئيسية ،التي تحكم سياسات القوى الدولية سواء من حيث السيطرة على الموارد ،أو من حيث ضمان بيئة سليمة للبشرية ،وهو ما يبين أهمية الارتباط بين البيئة والأمن العالمي ،حيث أن الضغط البشري على البيئة، يشكل اليوم أحد أهم القضايا الأساسية التي يتبلور في إطارها أمن الدول والأمن العالمي[8] .

وفي هذا الإطار نجد أن الباحثين (Arlitch Ann) و(Pulland)، قد حددا بعض الإجراءات التي تساعد على تحقيق الأمن البيئي العالمي وتتمثل في:

(7) محمد العودان، النظام البيئي والتلوث، مكتبة فهد الوطنية للنشر، الرياض، ط 1، 2000، ص 8

(8) وهيبة صالح، قضايا عالمية معاصرة، دار الفكر، دمشق، ط 1، 2015، ص 97

1. الحفاظ على درجة انبعاث غازات محددة نحو الغلاف الجوي.

2. حماية الغابات والتخلص من النفايات الملوثة للطبيعة.

3. وضع الآليات لتنظيم توفير الماء الصالح للسكان والقضاء على الجفاف والتصحر.

4. مكافحة الكائنات المضرة بالمحاصيل الزراعية. [9]

الأمن البيئي العالمي يعني: «الشعور بالاطمئنان على البيئة وتأمين مواردها في الحاضر والمستقبل.» ولا يتحقق هذا الأمن البيئي إلا إذا بلغ وعي الإنسان مرحلة يدرك فيها أهمية دوره هو في الحياة، وأهمية ودور البيئة من حوله في توفير المقومات الأساسية لحياته.

أما التهديد البيئي فيعني: وجود أخطار مباشرة تعيق الحياة البشرية على الكوكب الأرضي، وهذه الإعاقة تساهم في زيادة التهديدات التي تمارس تأثيرات سلبية على النشاط الإنساني، انطلاقا من اعتبار الإنسان كائن اجتماعي يتفاعل مع البيئة التي يعيش فيها.

2 أهم مقاربات الأمن البيئي العالمي

هناك عدة مقاربات تناولت موضوع الأمن البيئي العالمي بالتحليل والدراسة، نخص منها المقاربة **الواقعية** والمقاربة **الجيوسياسية**.

1. المقاربة الواقعية للأمن البيئي العالمي: يعتبر الواقعيون أن موضوع الأمن البيئي ظهر في نهاية الثمانينيات، وبالتحديد سنة 1987، عندما

(9) كلود فوسلر، بيتر جيمس، « إدارة البيئة من أجل جودة الحياة»، ترجمة علاء أحمد صالح، مركز الخبرات المهنية للإدارة بميك، مصر، 2000، ص 64

صدر تقرير (Brundtland) حول خطورة استعمال أسلحة الدمار الشامل خاصة السلاح النووي، بسبب خطر الإشعاعات الملوثة للبيئة وبالتالي المهددة لمستقبل البشرية. وفي نفس الفترة بدأت تظهر أدبيات الأمن البيئي، وتم الربط بين مفهومي الأمن والبيئة، وبدأت قضايا البيئة تلقى قبولا عاما وواسعا. [10]

وفي هذا الإطار، ظهرت مجالات واسعة من المواضيع الدراسية في قطاع البيئة، تناولها خاصة (Buzan Barry) و(Waever Ole)، تشمل: اضطراب النظم الأيكولوجية، مثل التغيرات المناخية، إزالة الغابات، وندرة الموارد الموجودة في البيئة، وغير ذلك. [11]

وبعد أن فشلوا في التنبؤ بانهيار الإتحاد السوفييتي أثناء الحرب الباردة، وبالتالي زوال العدو، حاول الواقعيون في أمريكا البحث عن مصادر تهديد أخرى للأمن في القرن الحادي والعشرين. ومن بين التهديدات التي تم تشخيصها من طرف الإستراتيجية الأمريكية نجد: تصاعد القوى الاقتصادية مثل الصين والهند، الإرهاب، الأمن الطاقوي، وكذلك الأمن البيئي. وكان الهدف من تشخيص هذه التهديدات الأمنية، هو وضع الاستراتيجيات والآليات التي تساعد الحكومة الأمريكية على التأقلم مع التطورات الدولية والتأثير في الأحداث بما يخدم مصالحها العليا.

(10) Nicole Detraz & Michele M. Betsill, "Climate change & Environmental Security : for whom the discourse shifts," International Studies Perspectives, Vol 110 , 2009 , p. 306

(11) أمينة دير، أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا، دراسة حالة دول القرن الإفريقي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 39

أما الأمريكيان (Simon Dally) و(Barnette John)، اللذان سبق لهما العمل على مفهوم الأمن البيئي عام 1990، فيريان أنه يجب الاهتمام عاجلا بقضايا البيئة وتداعياتها على الأمن القومي الأمريكي. ومن جهتها أكدت الباحثة (Rita Floyd) أن هناك بحوثا تهتم بالتهديد المناخي ،يمكن أن تسمى ب :الأمن المناخي(Climate Security) ،باعتبار أن المناخ مرتبط بتهديدات بيئية أخرى مثل الفيضانات والتصحر والجفاف[12] .

أما فريق أعمال (Toronto) بقيادة الأمريكي (Homer Thomas Dixon)، فقدم مجموعة من الفرضيات، ترى أن مختلف التهديدات البيئة كندرة الموارد المائية ستصبح عامل نزاع بين الدول الإفريقية وفي الشرق الأوسط. وميز الفريق بين 3 أنواع من الندرة البيئية:

1 . ندرة الموارد البيئية: الزراعة، نوعية التربة، قلة المحاصيل.

2 . ندرة ناتجة عن تنامي عدد سكان العالم باستمرار، إذ سيصل هذا العدد عام 2050 حسب الإحصائيات إلى 9 ملايير نسمة.

3 . ندرة ناتجة عن سوء توزيع الموارد بطريقة عادلة، وهذه الندرة مرتبطة بطبيعة النظام الاقتصادي الرأسمالي المهيمن. [13]

وفي العلاقة بين ندرة الموارد الطبيعية والحروب، ترى (Madelene Albright) كاتبة الدولة الأمريكية السابقة، أن السباق على الموارد النادرة يساهم في زيادة حدة التوترات بين الدول، وسيؤدي إلى تنامي الصراعات

(12) المرجع نفسه، ص 36

(13) Val Percival, «Thomas Homer-Dixon, Environmental Security & Violent :the Case of South Africa", Journal of Peace Research, Sage Publications, Vol 35 , no3 , May 1998 , p 280

بينها. كما أن وجود نقص أو انعدام كلي للتنمية المستدامة، سيضع هذه الدول في دائرة الفقر الدائم وما يتبعها من مشاكل. [14]

2. الأمن البيئي العالمي في المقاربة الجيوسياسية: جيوسياسيا، ومن خلال دراسة طبيعة العلاقة التي تربط الإنسان بالبيئة المحيطة به، نجد أن الإنسان كان ولا يزال يلبي مختلف حاجياته من هذه البيئة من خلال استغلاله لثرواتها ومكنوناتها، مما يؤدي إلى ظهور المشكلات البيئية. وحسب (Simon Dally) فإن الجيوسياسة تمثل الإطار الدراسي الأكثر تعقيدا، لأنه يتضمن عدة عوامل متداخلة: اقتصادية، سياسية، عسكرية. فنجد بروز نزاعات دولية بسبب السعي للسيطرة على موارد الطاقة واستغلالها بدون حدود، ولو على حساب الأمن البيئي، وهو عمل مهدد لأمن الدول والأمن العالمي. فمثلا عمليات استخراج الغاز الصخري تعد مكلفة ماليا هي ملوثة للمياه الجوفية. كذلك هناك المحاولات المستمرة للتنقيب عن النفط في القطب الشمالي وانعكاسات ذلك على المناطق الجليدية التي تشهد ذوبان كتل ثلجية كبيرة كل سنة نتيجة ارتفاع حرارة الأرض، مما ينتج تأثيرات بيئية خطيرة جدا.

وشهدت الدراسات البيئية انتشارا واسعا في الأدبيات الجيوسياسية منذ التسعينيات، وبالتحديد منذ صدور تقرير(Brundtland) عام 1987 بعنوان:»future common our»، الذي أعد من طرف اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية، والذي أكد أنه في المناطق التي تعاني عدم

(14) George D. Foster. "Environmental Security: the Search for Strategic L - gitimacy", Armed Forces & Society, Spring 2001, pp 373- 395

الاستقرار السياسي وتوترا كبيرا، يمكن أن يشكل التدهور البيئي عاملا مضاعفا للتهديد.[15]

وحاول الباحثون الجيوسياسيون دراسة وفهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين: البيئة والنزاعات في إطار نقاشين: النقاش الأول حول إعادة صياغة مفهوم جديد للأمن، وقد تم الأخذ بعين الاعتبار التهديدات الجديدة، وفي مقدمتها التهديدات البيئية. أما النقاش الثاني فكان حول طبيعة الآثار الناجمة عن تغير النظام البيئي وتداعياته على الأمن الدولي. وخلصت هذه النقاشات إلى تحديد نوعين من النزاعات البيئية الدولية:

1. النزاعات البيئية الدولية المباشرة، وهي نوع من النزاعات الدولية تحدث بسبب تقلص الأنهار مثلا، أو تراجع الغطاء النباتي وكميات المياه الضرورية...الخ. فنجد اليوم أن هناك توترات بين الدول حول المياه، مثل النزاع بين مصر وإثيوبيا على مياه نهر النيل.

2. النزاعات البيئية الدولية غير المباشرة، وتتمثل في النزاعات التي تحدث بين الدول بسبب قضايا الهجرة غير الشرعية بسبب تدهور الأوضاع الاجتماعية والسياسية للسكان (انعدام الاستقرار والأمن، البطالة، المجاعة، الأمراض، الجفاف، التصحر... الخ).

يمكن القول إذن أنه من الناحية الجيوسياسية، فإن قضية التدهور البيئي أصبحت اليوم من أشد القضايا خطورة على المستوى المحلي والدولي، في العديد من المناطق الجغرافية في العالم، لما لها من تداعيات تشكل خطرا يحيط بمستقبل الأجيال القادمة الذين لهم الحق في البقاء في حياة

(15) جون بيليس، ستيف سميث، «عولمة السياسة العالمية»، ترجمة مركز الخليج للأبحاث الإمارات، مركز الخليج للأبحاث، ط 1، 2004، ص 662

نظيفة وآمنة، وأن التغيرات البيئية التي يتعرض لها كوكب الأرض بسبب النشاطات البشرية المختلفة، أصبحت قضية يجب التصدي لها بكل سرعة وبذل الجهود المحلية والدولية الضرورية، حيث أنها تتجاوز الحدود الوطنية وتمتد إلى كل أنحاء الكرة الأرضية، معرضة الأمن العالمي وجميع الكائنات الحية، وفي مقدمتها الإنسان ، للخطر.

II تحقيق الأمن البيئي العالمي

في هذا الفصل سوف يتم تناول نقطتين هامتين هما: أولا، **الاهتمام العالمي** بالأمن البيئي، وثانيا، **صعوبات** تحقيق ذلك.

1 الاهتمام العالمي بالأمن البيئي: إن حركة الاهتمام بالبيئة والدفاع عنها، بدأت منذ قرون، ردا على عصر التصنيع. وهكذا ففي القرن التاسع عشر وجدنا شعراء بريطانيين يصفون جمال الطبيعة في كتاباتهم. كما نجد أن الكاتب الأمريكي(Thoreau David Henry) قد أشاد بفضائل العودة إلى الحياة البسيطة التي تحترم البيئة واستغلال مواردها بمسؤولية.

وفي القرن العشرين وبعد الحرب العالمية الثانية، أدى تطور السلاح النووي واستخدامه الفعلي في هيروشيما وناغزاكي، إلى ظهور مخاوف مرتبطة بتهديدات أمنية جديدة، كخطر الإشعاع وتلوث المياه ومشكل النفايات النووية. وبدأت الحركة الأيكولوجية تكتسب أهمية كبيرة، مع صدور كتاب:(Spring Silent the) لـ (Rachel Carson) عام 1962الذي حذرت فيه من مواصلة استخدام المواد الكيمياوية الصناعية لما لها من آثار خطيرة على البيئة[16] .

(16) الموقع الرسمي لهيئة الأمم المتحدة، القضايا العالمية، http://www.un.org/ar/globalissues/environment، تم الاطلاع في: 30.12.2015

وفي النصف الثاني من القرن العشرين، بدأت الآثار السلبية للنشاط الإنساني تظهر على النظام البيئي. ورغم ذلك لم يكن هناك اهتمام فعلي بمشكلات البيئة إلا مع السبعينيات، حيث عقدت اتفاقيات دولية حول كيفية استغلال الثروات الطبيعية، غير أن هذه الجهود المتفرقة ظلت نسبية في ظل تنامي النشاطات البشرية الاقتصادية والتطور الصناعي والتكنولوجي التي أثرت على البيئة. وكانت أول خطوة دولية لمواجهة الأخطار البيئية انعقاد مؤتمر ستوكهولم حول الإنسان والبيئة عام 1972، وتمت فيه الدعوة للعمل على توحيد الجهود بين الحكومات لإيجاد حلول للمشكلات البيئية. [17] وفي التسعينيات زاد الاهتمام بقضايا البيئة مع بروز مفهوم الأمن البيئي أثناء مؤتمر ريو ديجانيرو عام 1992، وتم فيه الربط بين دراسات الباحثين والعلماء حول أوضاع الكرة الأرضية وأمنها البيئي وسياسات الحكومات المختلفة لمواجهة التهديدات البيئية. [18] وسوف نعود لتناول مختلف المؤتمرات الدولية حول البيئة لاحقا.

ولقد ساهم تزايد الوعي الإنساني بقضايا البيئة على المستوى الوطني والإقليمي، بسبب تزايد حجم التعبئة البشرية بين شعوب العالم، التي تجسدت في الميدان من خلال إنشاء جمعيات ومنظمات بيئية محلية ودولية لحماية البيئة، ساهمت كلها في إعطاء دفعة قوية للاهتمام العالمي بقضايا البيئة، وعقد مؤتمرات وبروتوكولات دولية حول الموضوع.

وهكذا فقد ارتبط هذا الاهتمام العالمي بالبيئة بعاملين هامين هما:

(17) لبنى نعيم، مفهوم الأمن البيئي العالمي، موقع:
http://kenanaonline.com/users/lobnamohamed/posts/374025

(18) نوال يونس محمد، سلطان أحمد خليف، «الأمن الإنساني والتحديات البيئية، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، مجلد 4، 2008، ص 24

1. زيادة الوعي البيئي لمواجهة آثار التدهور البيئي من خلال البحث عن الآليات والسياسات المناسبة التي يجب تبنيها للحد من آثار المشاكل البيئية.

2. التطور الصناعي والتكنولوجي الذي رغم إيجابياته، إلا أنه أدى إلى وقوع عدة حوادث صناعية خطيرة. فعلى سبيل المثال وحسب تقرير منظمة الصحة العالمية لسنة 2001، فإن أكثر من 1.3 مليون طفل دون الخامسة بالدول النامية توفوا بسبب أمراض الإسهال الناتجة عن المياه الملوثة. كما أن 80% من الذين شاركوا في تنظيف منطقة شرنوبيل بأوكرانيا من الرواسب الإشعاعية الناتجة عن الانفجار، أصبحوا عاجزين عن الحركة. [19]

ويمكن القول أنه قبل 1968 لم يكن هناك اهتمام عالمي بقضايا البيئية، ولكن هذه القضايا ظهرت على السطح، بسبب موت الأسماك في العديد من البحيرات في الدول الإسكندنافية: السويد والنرويج والدانمارك. فطالبت شعوبها تفسيرا من دولها لهذه الظاهرة فتم إجراء عدة أبحاث، تبين منها أن الغازات المنبعثة من المصانع كثاني أكسيد الكبريت والنتروجين، ترتفع جوا وتذوب في مياه الأمطار، مما ينتج الأمطار الحمضية التي تتسبب في رفع درجة حموضة البحيرات وموت الأسماك. وبالبحث المعمق، تبين أن جزءا كبيرا من الغازات المتسببة في هذه الظاهرة، ليس ناتجا عن صناعات الدول الإسكندنافية فقط، بل ومن المصانع الموجودة في إنجلترا وألمانيا، ولذلك طالبت هذه الدول ممثلة في السويد، بعقد مؤتمر دولي

(19) محمد حسن عوض، حسن أحمد شحاتة، طه محمود المرسى، «البيئة ومشكلات التلوث»، دار الكتاب الحديث، القاهرة، ط 1، 2007، ص 9

للبيئة الإنسانية (مؤتمر ستوكهولم 1972)، لأنها لا تستطيع وحدها حل المشكل بل كانت هناك حاجة ماسة للتعاون الدولي، تبلور فيما بعد في عقد مجموعة من المؤتمرات، حاولت كلها صياغة سياسات ووضع خطط للحد من آثار التهديدات البيئية.

إذن فإن التدهور البيئي ولسنوات عديدة كان نتيجة حتمية لما تحقق من تقدم وتطور صناعي وتكنولوجي، وللاستغلال المفرط للموارد، ولم يتفطن المجتمع الدولي للآثار السلبية لذلك إلا مع النصف الثاني من القرن العشرين، على إثر مجموعة من الكوارث البيئية، مثل موت أسماك إسكندينافيا 1968، وحادثة تشرنوبل بأوكرانيا عام 1983، [20] وقبلهما التجارب النووية الفرنسية في صحراء الجزائر سنة 1962 والتي مازالت آثارها إلى الآن. كل هذه الحوادث وغيرها، ساهمت في زيادة الاهتمام العالمي بمسائل البيئة والأمن البيئي، فعرفت الاتفاقيات البيئية الدولية انتشارا واسعا، إذ توجد اليوم أكثر من 500 معاهدة دولية، منها 323 معاهدة إقليمية.[21] وفيما يلي عرض موجز للمؤتمرات الدولية المتعلقة بمشاكل البيئة:

1. مؤتمر الأمم المتحدة الخاص بالبيئة البشرية (ستوكهولم) بالسويد عام 1972، وعرف بقمة الأرض، وكان أول محاولة من المجتمع الدولي لمعالجة العلاقة بين البيئة والتنمية على الصعيد العالمي. وهدف هذا المؤتمر إلى تحقيق رؤية ومبادئ مشتركة لإرشاد شعوب العالم لحفظ

(20) المرجع نفسه، ص 9

(21) هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج التوقعات العالمية (GEo4)، المنامة، عالم الترجمة، 2007، ص 9

البيئة البشرية وتنميتها، وكذلك بحث الطرق لتشجيع الدول والمنظمات الدولية للقيام بما يجب لحماية البيئة. وقد نجح المؤتمر في وضع قضية حماية البيئة على جدول الأعمال العالمية، وتم إعلان مجموعة من المبادئ التي ساهمت في بلورة القانون البيئي خلال السبعينيات والثمانينيات. [22] وكان من النتائج الهامة للمؤتمر إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة وبدء البحث عن مفهوم جديد للتنمية أكثر تنوعا، يتعلق بحدود استغلال الموارد الطبيعية، وتقوم فيه الاعتبارات البيئية بدور أساسي.

2. تقرير لجنة (Brundtland) وزيرة البيئة النرويجية، سنة 1987 حول الأمن البيئي والذي جاء في إطار النقاشات الأمنية لفترة ما بعد الحرب الباردة، في ظل تطور مفهوم الأمن وبروز تهديدات أمنية جديدة. فتناول التقرير أهمية العلاقة بين السلام والأمن والتنمية المستدامة، أي أن النزاعات الدولية لا ترجع فقط للأسباب السياسية والعسكرية، بل وكذلك لأسباب بيئية، وأن هذا النوع من التهديدات لا يمكن حله دون تنسيق دولي جماعي. [23]

3. مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (ريو ديجانيرو) بالبرازيل عام 1992، وكان الأكبر والأوسع (30 ألف من ممثلي 178 دولة)، كلهم اجتمعوا من أجل كوكب الأرض وموارده ومناخه، ووضع سياسة النمو

(22) هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، برنامج التوقعات العالمية 3، المنامة، عالم الترجمة، 2002، ص 3

(23) هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة للمنطقة العربية، البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان، 2010، ص 35

العالمي والقضاء على الفقر. إلا أن هذا المؤتمر لم يحقق التوقعات المرجوة وفشل في علاج كثير من القضايا البيئة الهامة. [24]

4. المؤتمر العالمي للبيئة والتنمية المستدامة (**جوهانسبورج**) بجنوب إفريقيا، عام 2002 وتم فيه العزم على حماية كوكب الأرض، وتحقيق الرفاه للشعوب والأمم من خلال التزامهم بتحويل السياسات المتفق عليها إلى أعمال ملموسة.

5. مؤتمر (بالي) بإندونيسيا حول التغير المناخي سنة 2007، وكان الغرض منه التركيز على تكيف الدول النامية والفقيرة مع التغيرات المناخية، والتركيز على مواجهة مشكل التغير المناخي، والتعاون الدولي في هذا المجال في عالم يتميز بالانقسام. وتم في هذا المؤتمر الاتفاق على بدء مفاوضات للتوصل إلى اتفاقية جديدة حول الاحتباس الحراري.

6. مؤتمر الأمم المتحدة للتغيرات المناخية (كوبنهاجن) بالدانمارك عام 2009، وكان الهدف منه إبرام اتفاق عالمي جديد لحماية البيئة من مخاطر التغيرات المناخية. [25]

7. مؤتمر (**كانكون**) بالمكسيك عام 2010، بشأن التغير المناخي. وقد توصل المشاركون بعد أسبوعين من المفاوضات لعدة قرارات حول مكافحة ظاهرة التغير المناخي وتداعياتها على الأمن الدولي، وأهمها

(24) جون بيليس، ستيف سميث، مرجع سبق ذكره، ص 692

(25) United Nations, Framework convention on Climate Change. http//unfccc.int/meetings/Copenhagen.dec2009/meeting/6295.pbp (20.12.2014)

التخفيف من حدة الانبعاثات وضمان زيادة المساءلة بشأنها، بالإضافة إلى تعزيز أسواق الطاقة النظيفة في مختلف أنحاء العالم.

8. مؤتمر (دربان) بجنوب إفريقيا حول التغيرات المناخية سنة 2011، للوصول إلى اتفاق دولي جديد لحماية البيئة.

9. مؤتمر القمة المعني بالمناخ بمقر الأمم المتحدة بـ (**نيويورك**) عام 2014، وتم فيه إعلان العديد من المبادرات والالتزامات، مثل حماية الغابات، وإطلاق التحالف العالمي من أجل الزراعة الذكية للتكيف مع التغير المناخي. [26]

10. مؤتمر (باريس) حول المناخ سنة 2015، وبعد سلسلة من النقاشات والمفاوضات تم التوصل إلى اتفاقية تهدف إلى منع ارتفاع درجة الحرارة في العالم أكثر من 2 درجة مئوية بحلول 2100، كذلك العمل على وضع الآليات المناسبة لتكيف المجتمعات مع التدهور البيئي والاختلال المناخي. كان هناك إذن هدف للتوصل إلى اتفاق عالمي حول خفض انبعاث الغازات الدفيئة للحد من ارتفاع حرارة الأرض بدرجتين مقارنة مع ما كانت عليه قبل قيام الثورة الصناعية وتجنب الوقوع في نفس الأخطاء التي شهدتها المؤتمرات الدولية السابقة.

وبالإضافة إلى هذه المؤتمرات الدولية، هناك الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية حول البيئة. فنجد اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ

(26) أشمن ابيمتون، نيكول دي بوال دومنجور، بيتر دوران وآخرون، تقرير ملخص حول مؤتمر القمة المعني بالمناخ، نشرة قمة المناخ، المجلد 172، العدد 18، 26.09.2014، ص 1

التي صادقت عليها 191 دولة والتزمت بوضع استراتيجيات وطنية لمواجهة الاحتباس الحراري العالمي.

وهناك الاتفاقية الدولية للتنوع البيولوجي التي جاءت نتيجة اجتماعات مكثفة بين 1988 -1990، ووقعت عليها 155 دولة، وتتضمن مجموعة من الأهداف: حماية أنواع الكائنات الحية من الزوال، وضع إجراءات صارمة للاستعمالات الجينية والتقنيات الحيوية، وتقديم تقارير دورية من طرف الدول. [27] إلا أن الاتفاقية تعرضت لعدة انتقادات حيث تفتقد لقوة القانون الإلزامية، كما أنها لم تميز بين الأنظمة البيولوجية (البحرية والبرية). [28]

كما نجد بروتوكول كيوتو باليابان 1997، حيث التزمت الدول الصناعية بخفض انبعاث الغازات الضارة بالبيئة بين 2008 و2012 بمعدل لا يقل عن 5% مقارنة بمستويات عام 1990، وصادقت 174 دولة على البروتوكول الذي يعد من أهم الوسائل القانونية على المستوى الدولي لمواجهة التغيرات المناخية. [29]

كما يمكن الإشارة إلى دور الجمعيات والمنظمات الدولية غير الحكومية المهتمة بحماية البيئة، وهي كثيرة جدا، لعل أهمها منظمة السلام الأخضر (**Green Peace**)، كلها لعبت وتلعب دورا هاما في نشر الوعي البيئي

(27) أنظر موقع الاتفاقية الإطارية للتنوع البيولوجي: http://www.cbd.int/doc/legal/cbd- ar.pdf ، تم الاطلاع في:28.01.2016

(28) هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة المعني بالتغير المناخي، بروتوكول كيوتو الملحق باتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ 2005، ص-ص 10-12

(29) أمينة دير، مرجع سبق ذكره، ص 97

العالمي، والمطالبة بعقد مؤتمرات دولية لدراسة قضايا البيئة وتحقيق الأمن البيئي العالمي.

ثانيا، صعوبات تحقيق الأمن البيئي العالمي: رغم إسهام جهات كثيرة، خاصة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة، ورغم المؤتمرات والبروتوكولات الدولية فإن الوعي البيئي المحلي والدولي لم يتبلور بما فيه الكفاية لدى الناس ولدى صناع القرار والسياسيين، مما يكرس استمرارية التدهور البيئي العالمي، ويزيد من خطورة التهديدات البيئية. ففي المؤتمرات الدولية كانت هناك محاولات عديدة للمجتمع الدولي لمواجهة هذه التهديدات البيئية، ورغم تحقيق بعض النتائج الإيجابية، إلا أنها كانت بعيدة كل البعد عن الأهداف الرئيسية المسطرة في مختلف الاتفاقيات، وذلك بسبب أن أكثر الدول الملوثة للبيئة وهي الولايات المتحدة والصين والهند ودول صناعية أخرى، رفضت الانضمام لها، وإذا انضمت إليها فإنها لا تلتزم بتعهداتها. [30] فالصين أصبحت أكبر منتج في العالم لانبعاث الغازات الملوثة (ربع الانبعاث العالمي)، وقد تعهدت بأن تحد من انبعاث الغازات الدفيئة بحلول 2030، بعد ما ظلت تمانع توقيع مثل هذا التعهد بداعي متطلبات التنمية، وهي أكثر مستهلك للفحم في العالم، الذي يعتبر أكثر مصادر الطاقة تلويثا وتأثيرا في التغير المناخي.

كما أن الولايات المتحدة تعتبر ثاني مصدر للتلوث في العالم، وهي تعتزم تخفيض انبعاثاتها ما بين 26 و28 % بحلول 2025، مقارنة مع ما كان

(30) Jean Paul Maréshal.la Chine, les États Unis et la difficile construction d'un régime climatique, Revue de la Régulation, no13, Mai 2013, Paris Nord, Maison des Sciences de l'Homme pp. 1-2

في 2005، ولكن هناك قضية استغلال الغاز الصخري من طرف أمريكا، والذي يعتمد على تقنيات استخراج مدمرة للبيئة، وهي بمثابة خطر جديد يهدد التوازن البيئي.

كما نجد إسهامات الهند في تنامي آثار التغير المناخي والتلوث البيئي، فمن المتوقع أن يزيد متوسط استهلاك الفحم فيها، لأنها تملك اقتصادا متناميا سريعا بمقدار 2.5% سنويا، ليصل إلى 15.5 ألف تريليون سنويا. [31] وتعهدت بتقليص انبعاثات الكربون بنسبة 35% بحلول عام 2030 مقارنة مع ما كان عام 2005، لكنها لم تحدد أهدافها حول التقليص الإجمالي للانبعاثات. ورغم أنها تنوي الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة لتوليد الكهرباء بنسبة 40% بحلول 2030، إلا أنها تقر بعدم قدرتها التخلي عن الفحم.

وهناك دول صناعية أخرى تساهم في ارتفاع نسبة الغازات الدفيئة المسببة للتغير المناخي، كدول الإتحاد الأوربي، المسؤولة عن 10% من الانبعاثات العالمية وتقع في المرتبة الثالثة. وهناك روسيا وكندا واليابان التي تساهم كلها في هذه الانبعاثات للغازات الملوثة للبيئة. [32]

إذن بالرغم من أن الاتفاقيات البيئية الدولية المعنية بمواجهة التهديدات البيئية، تعود إلى التسعينيات إلا أن الاهتمام الدولي لم يكن كافيا، فمثلا

(31) نيويدرك (رويترز)، زيادة كربون العالم بمقدار 50 ك في 2030، والصين أكبر ملوث، 2008، الموقع الإلكتروني:
tru= sp/ 625 2008 571163 araego id/article/com.reuters.area//http
. الاطلاع في : 20.01.2016

(32) فرانس 24، الغازات الدفيئة وأبرز الدول المسؤولة عن انبعاثها، الموقع الإلكتروني الرسمي: com.france24.www//http تم الاطلاع في:01.02 .2016

نجد اتفاقية الأمم المتحدة عام 1992 (قمة الأرض) في ريو ديجانيرو، أول اتفاقية دولية حول تغير المناخ، غير أنها لم تحقق التوقعات المرجوة، وفشلت في علاج كثير من القضايا البيئية المهمة، خاصة فيما يتعلق بنسبة مساعدات التنمية التي تقدمها الدول الغنية للدول الفقيرة. كما أن نصوصها كانت غير مفصلة وغير ملزمة، وهي لم تتضمن آلية الحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري. ولما جاء بروتوكول (كيوتو) عام 1997، ألزم الدول المتقدمة بخفض الانبعاث، ولكن مشكلة اتفاق الالتزام أن أمريكا لم توقع على البروتوكول بسبب كثرة التزاماتها، كما أن الدول الصناعية كالصين والهند تعتبر مسؤولة عن كميات كثيرة من الانبعاثات كما أشير، ورغم ذلك فلم تكن ملزمة هي الأخرى بالتقليل من الانبعاثات، وانسحبت دول أخرى من الاتفاقية بعد انضمامها مثل كندا. أما مؤتمر (كوبنهاغن) 2009 فيعتبر من المؤتمرات التي عرفت فشلا حقيقيا، إذ لم توقع الدول الصناعية على النص الذي جاء لخلافة بروتوكول كيوتو، كما لم تتفق الدول على اتخاذ تدابير للحد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري.

إذن لقد وضع المجتمع الدولي في إطار المؤتمرات البيئية عدة آليات سياسية واقتصادية إلا أن هناك قلقا متزايدا حول مدى فعاليتها ونطاقات تطبيقها.[33] وهناك صراع بين الدول الصناعية التقليدية، والدول الصاعدة من جهة، وبين الدول الصناعية والدول النامية، من جهة أخرى، فكل طرف يبحث عن مصالحه، وخاصة أن الدول الصاعدة والنامية تركز على تحقيق التنمية وتطوير اقتصادها. كذلك فإن الإهمال واللامبالاة وقلة اهتمام صناع القرار والسياسيين بقضايا البيئة، يعتبر من الأسباب التي

(33) هيئة الأمم المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الاتفاقيات البيئية الدولية 2002 واشنطن، ص 5.

جعلت المجتمع الدولي يجد صعوبات كبيرة في إيجاد الآليات المناسبة لمواجهة التهديدات البيئية وتنفيذها في أرض الواقع.

ويمكن حصر أهم أسباب فشل المجتمع الدولي في الحد من التهديدات البيئية فيما يلي:

1. غياب صفة الإلزام في العديد من الاتفاقيات البيئية، وغياب هيئة دولية مستقلة قادرة على متابعة إنجازات الدول ومدى تطبيقها للاتفاقيات، وفرض عقوبات عند عدم الالتزام.

2 . فرض اللوبيات التي تعمل لصالح الشركات الاقتصادية والتجارية الكبرى، ضغوطات كبيرة على صناع القرار في العديد من الدول خاصة الصناعية، ومنعهم من تبني سياسات بيئية فعالة، أي أن هناك تضاربا بين حماية البيئة وتحقيق المصالح الاقتصادية.

3 . قلة الاستثمارات في مجال الطاقات المتجددة النظيفة، سواء من طرف الحكومات أو الخواص، لأنها غير مربحة، بل أكثر من ذلك هي جد مكلفة.

4. اعتماد الاقتصاد العالمي على الطاقات التقليدية الملوثة: الفحم، النفط، الطاقة النووية.

5 . ضعف الوعي البيئي لدى الناس ولدى صناع القرار والسياسيين في أنحاء العالم.

6 . ارتفاع التكاليف عند تبني ما يعرف بعمليات الإنتاج النظيفة، وفرز النفايات. فرغم أنها مفيدة جدا للحفاظ على البيئة، إلا أنها تتطلب

استثمارات وميزانيات كبيرة قد لا تتوفر عليها بعض الشركات، لا سيما متوسطة الحجم والصغيرة.

7. فشل فرض آلية الضرائب الإيكولوجية بسبب تعرضها للرفض الشعبي، في ظل الأزمات الاقتصادية التي تعيشها الدول الصناعية خاصة.

8. غياب حوافز ومساعدات مالية، تقدم للدول والشركات الصناعية من أجل تبني سياسات بيئية فعالة ودائمة باستمرار.

9. غياب التقارير السنوية حول التغير المناخي، التي يفترض أن تقوم بإعدادها وزارات البيئة في مختلف الدول، والاستفادة منها للقيام بإصلاحات هيكلية في مجال البيئة.

10. فشل الإعلام في إيصال فكرة أن التغير المناخي هو من أكبر العوامل المسببة في تفاقم كثير من الأزمات والمشاكل، مثل أزمة الهجرة، وانعدام الأمن الغذائي، وبروز صراعات بسبب ندرة الموارد والمياه والتصحر وغيرها. [34]

(34) سوزان أبو سعيد ضو، «فشل الإعلام في ربط تغير المناخ بالهجرة والأمن الغذائي،» مجلة الصحافة الخضراء، النسخة الكترونية الموقع الرسمي www.greenarea.me، تم الاطلاع في: 23.02.216

خاتمة

إن الأمن من التهديد كان وما زال وسيظل أهم هدف يسعى له الجميع. وقد شهد العالم أنواعا جديدة من التهديدات الأمنية، فعلى غرار التهديد السياسي والعسكري التقليدي، هناك تهديدات أخرى جديدة، كالجريمة المنظمة، الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، بالإضافة إلى المشاكل البيئية العالمية وتهديداتها المختلفة.

وقد حاول بعض الدارسين صياغة مقاربات لتحليل وتفسير هذه الظاهرة الأمنية الجديدة وتهديداتها، بعد فشل المقاربات التقليدية في متابعة التطورات الحاصلة في العالم، وبالتالي كان لتحليلات: (Waever Ole، Barry Buzan, Nye Joseph) دور في صياغة مفهوم جديد للأمن وللتهديدات الأمنية الجديدة، ومنها التهديدات البيئية التي تتطلب التعاون المشترك لإيجاد حلول عاجلة لها. واليوم وبسبب بلورة الوعي البيئي ولو نسبيا لدى الناس وصناع القرار والسياسيين، فإن الجهات العلمية والمنظمات البيئية طالبت بضرورة وضع ومواجهة آثار التهديدات البيئية في أولويات الأجندة العالمية، بسبب تداعياتها على الأمن العالمي.

ولهذا شهد المجتمع الدولي منذ السبعينيات، تنظيم العديد من المؤتمرات الدولية لمواجهة أخطار البيئة، ذلك أن الذي يميز الأمن العالمي عامة والأمن البيئي العالمي خاصة، هو أنه يتحقق في إطار جماعي في عملية تنسيق الجهود والاعتماد الأمني المتبادل بين مختلف الأطراف الفاعلة في المجتمع الدولي. وبدون هذا الجهد الجماعي لا يمكن أن يتحقق الأمن البيئي العالمي الذي يوفر الإطار المناسب لتحقيق الأمن العالمي الشامل.

لكن تضارب المصالح السياسية والاقتصادية وحتى الأيديولوجية بين الدول، خاصة بين الدول الصناعية والدول النامية، كان له الأثر السلبي على فعالية الدول والمنظمات الدولية في وضع الآليات الفعالة والمناسبة للحد من التهديدات البيئية، ومنع وصول مستوى التدهور البيئي إلى حد لا يمكن فيه العودة إلى الخلف. ويبقى الصراع قائما حول إشكالية التوفيق بين تحقيق التنمية وحماية البيئة من أجل تحقيق الأمن الإنساني الشامل.

القضايا البيئية تدخل ضمن التهديدات الأمنية الجديدة ذات الطابع العالمي، ولهذا فمواجهتها وإيجاد حلول لها، يتطلب قيام تعاون كل فواعل المجتمع الدولي: الدول والمنظمات الدولية والشركات والأفراد الخ... ووضع المصالح الخاصة الضيقة جانبا من أجل مصلحة الجميع.